الفصل الرابع

العولمة والشرائح البازغة من الطبقة الوسطى المصرية

مقدمة :

سبق أن ناقشنا – فى الفصل الثانى من الدراسة – العلاقة بين عملية العولمة الرأسمالية وتحولات البنية الطبقية على مستوى كوكبي • وكيف تفضى هذه العلاقة إلى ايجاد وتدعيم تشكيلات وتكوينات طبقية ذات طبيعة متعدية الجنسية على مستويات مختلفة •

ورغم أن لهذه التكوينات والتشكيلات الطبقية المعولمة وجود فى مجتمعنا المصرى – كغيره من المجتمعات ضمن منظومة الرأسمالية الكوكبية – فإن الجهود البحثية لم تلتفت اليها بعد ، وهو ما يتضح جليا بإستعراض الأدبيات المتوافرة بشأن دراسة الطبقة فى مصر •

ولعل ما نهدف إليه – فى هذا الفصل – هو محاولة استكشاف بعض ملامح الشرائح المعولمة البازغة من الطبقة الوسطى المصرية ، تلك الطبقة التى تعد – بذاتها – مثارا للعديد من التساؤلات الاشكالية ، التى كانت ومازالت محل جدال •

المواقع الطبقية فى ظل تمفصل أنماط الانتاج :

انطلاقا من مقولة أن كل نمط انتاج محدد يخلق بنيته الطبقية المتلائمة والمتسقة معه ، وجودا ووعيا ، فإن تداخل وتمفصل عدة أنماط انتاجية فى المجتمع ، خاصة اذا كانت غير متبلورة أو حاسمة ، يفضى إلى وجود بنية طبقية تتسم بنفس السمات والخصائص ، من حيث التداخل والخلط وعدم التبلور • هذه الوضعية التى حدت ببعض الباحثين إلى تفضيل عدم تبني (مفهوم الطبقة) لتوصيف أحوال البنية الطبقية فى هذه المجتمعات ، بإعتباره مفهوما كليا واسعا ذا طابع شامل ، واتجاههم إلى طرح مفهوم آخر أكثر تحديدا وديناميه فى الوقت نفسه ، وهو مفهوم (المواقع الطبقية Class Locations) •

فبالرغم من وجود تبلور واضح للطبقات داخل نمط الانتاج الرأسمالى ، فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، إلا أن مصاحبات التغير فى علاقات وقوى الانتاج ، وتغير أحجام وأماكن المشروعات وتداخل نشاطاتها ، دعا بعض الباحثين الماركسيين التحليليين من أمثال : (أولين رايت E.o.wright) إلي صياغة مفهوم المواقع الطبقية ، والذى مايز داخله بين موقع أساسي ، ويقصد به الطبقات الأساسية داخل نمط انتاجى محدد ، كما فى نمط الانتاج الرأسمالى – الرأسماليون والعمال – وموقع أخر متناقض ، وفيه تدخل جماعة من الناس فى علاقتين اجتماعيتين من علاقات الانتاج • ومن الأمثلة على هذا :

(أ) المديرون الذين يسيطرون على قرارات توظيف رأس المال العينى وعلى العمال ، لكنهم خاضعون للمسيطرين على رأس المال النقدي (الملاك بشكل عام) •

(ب) صغار أصحاب الأعمال Small employers الذين يشغلون موقعا متناقضا بين الطبقة الرأسمالية فى نمط الانتاج الرأسمالى ، والبورجوازية الصغيرة فى نمط الانتاج السلعى الصغير •

(ج) المشتغلون شبه المستقلين Semi autonomous Employers الذين يشغلون موقعا طبقيا متناقضاً بين الطبقة العاملة فى نمط الانتاج الرأسمالى ، والبوجوازية الصغيرة فى نمط الانتاج السلعى الصغير •

وبهذا يكون مفهوم المواقع الطبقية مفيدا علميا لرصد وتصنيف المواقع الطبقية الأساسية والمختلطة ، متناقضة وغير متناقضة ، داخل نمط انتاج واحد وعبر المواقع الطبقية التى تتقاطع مع نمطين انتاجيين ، أو أكثر داخل التكوين الاجتماعي ككل [١] .

---

[١] عبد الباسط عبد المعطى ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، منتدى العالم الثالث ، مشروع مصر ٢٠٢٠ ، دار مبريت للنشر ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص ص ٤٥ – ٤٧ •

المواقع الطبقية الوسطى المصرية :

رغم تعدد البحوث التى تناولت المواقع الوسطى – أو مادرج على تسميتها بالطبقة الوسطى – بالتعريف والتحليل ، فإنها فى مجملها لم تتفق على شيء قدر اتفاقها على صعوبات وإشكاليات التحديد النظرى والاجرائى لتلك المواقع [١] . ولذلك يفضل البعض الابتعاد عن التعريف المجرد ليبدأ دراسته من العيانى الملموس مباشرة ، بالتركيز على بعض أهم مكونات تلك المواقع ، والتى لايختلف بشأنها الكثيرون ، مثل بعض الفئات البيروقراطية ، أو المهنيين .. [٢] . في حين يبدى البعض الآخر جسارة – فى غير محلها – فى تناولها بوصفها كتلة واحدة ، أو النظر إلى بعض جماعاتها كما لو كانت هى ذاتها كل المواقع الوسطى ، ناهيك عمن يخلطون بين بعض الجماعات التى لا لبس فى انتمائها لمواقع طبقية أخرى ، كالرأسمالية الصغيرة ، والتى قد تضم بلا مبرر علمى للمواقع الطبقية الوسطى .

ويرجع هذا الالتباس وتلك الصعوبات الى عاملين :

أولهما خاص بطبيعة تلك المواقع التى تتكون من خليط متنافر وغير متجانس من المكونات ، ومن ثم يصعب تجميعها بدقة ضمن اطار واحد . ويتعلق ***الآخر*** بنوعية الأطر النظرية والتوجهات الايديولوجية للباحثين فى مجال دراسة الطبقات ، فلكل منها محدداته ، حتى بين المنتمين إلى الاطار النظرى الواحد [٣]

---

[١] محمد عبد الحميد ابراهيم ، أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية (١٩٧٠ – ١٩٩٠ ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٩٧– ٢١٠

[٢] أحمد عباس صالح ، مستقبل وأزمة الطبقة الوسطى المصرية ، مجلة الهلال ، عدد أبريل ١٩٩٢ ، ص ص ٣٤ – ٤٥ .

[٣] عبد الباسط عبد المعطى ، التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر : الدراسات المحلية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٥٣– ١٦٠ .

يفرض هذا أن نضع فى اعتبارنا ذلك الوضع الاشكالى ، خاصة وأن المجتمع المصرى يمر – كغيره من المجتمعات – بمرحلة انتقالية سريعة التحول تتبدل معها المعايير التقليدية للكثير من التحديدات السابقة للمواقع الطبقية عامة والوسطى على وجه الخصوص .

نستهل المهمة بالتأكيد على أن دراسة هذه المواقع الطبقية الوسطى هى دراسة لجماعات ، وفئات ، وشرائح ، وأقسام متفرقة ، بالغة التنوع ، يزداد تنوعها عند تناولها فى صلاتها بعدة أنماط انتاجية داخل التكوين الاجتماعى المصرى . ولهذا قد يصح أن نصفها بالمواقع الوسطى المختلطة للتعبير عن الأوضاع ، والعلاقات ، والتشابكات بينها وبين غيرها من المواقع الطبقية الآخرى.

فضلا عن هذا ، فإن هذه المواقع تستأثر – إلي حد كبير – بمحددات طبقية خاصة بها . فرغم أن ملكية وسائل الانتاج (المادية تحديدا) ، أو الحرمان منها يعد محددا فارقا فى انتماء الشخص إلي احدى الطبقتين ، الرأسمالية أو العمالية ، فإن محددات المواقع الطبقية ا لوسطى ، ترتكز بدرجة أكبر على محددات متنوعة مثل: القدرات الادارية ، والمهنية ، والتفاوضية ، والتسويقية ، والابتكارية ، والابداعية ، بإختصار القدرات الذهنية . هذا مع عدم انتفاء المحدد المادى عن بعض جماعاتها ، خاصة عندما نتحدث عن البورجوازية الصغيرة (المالكة / المديرة) التى تحوز كما محدودا من وسائل الانتاج ، وتشتغل بنفسها أو بمساعدة عدد محدود من العمالة . كذلك يكون بالإمكان ملاحظة نمطى الملكية (المادية واللامادية) عندما نعاين مايطلق عليه المواقع الطبقية المختلطة (المتناقضة تحديدا) ، حيث يحتل الشخص أكثر من موقع طبقى فى الوقت نفسه ، " كالموظف فى

الجهاز البيروقراطى للدولة الذى يمتلك قطعة أرض زراعية يزرعها لحسابه ، أو يؤجرها لغيره ، أو يدير مكتبا استشاريا [١].

ان هذه الأوضاع المتناقضة للمواقع الوسطى تعد من أهم التحديات التى تواجه تحديد مفهوم المواقع الطبقية الوسطى .

وإجمالا تعد هذه المواقع هى الأكثر تجسيدا لمجمل التعقدات والتشابكات على مستوى تكوينها فى ذاته ، وعلى مستوى البنية الطبقية فى كليتها . ذلك أن التناقضات خاصية أصيلة فى تكوينها إلي الدرجة التى يصعب معها القول بوجود جماعة ، أو شريحة واحدة نقية منها داخل التكوين الاجتماعى المصرى .

مفهوم المواقع الوسطى :

هى جماعات اجتماعية تحتل مواقع مختلطة داخل تنظيمات العمل نتيجة لدخولها فى علاقات انتاجية متنوعة ، متناقضة وغير متناقضة ، مما يترتب عليه قيامها بأدوار مركبة . فبعض جماعاتها خاضعة لسيطرة رأس المال النقدى أو العينى ، أوهما معا ، وهى تسيطر فى الوقت نفسه – بمقادير متفاوتة – على تنظيم العمل المأجور ، وتفيد من فائض قيمته . فى حين يحوز بعض أخر من هذه الجماعات رأسمالا نقديا ، أو عينيا ، أو خبرات علمية أو فنية ، أو مهارات محددة ولا يستخدم عملا مأجورا ، أو يستخدم عددا منه لايسمح بتراكم رأسمالى .

ولهذا فجماعاتها ذات وعى متباين ، وأحيانا متناقض يجمع بين وعى يقترب ببعض شرائحها من وعى بعض الشرائح الرأسمالية ، وآخر يقترب

---

[١] ابراهيم العيسوى ، نحو خريطة طبقية لمصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٣٢ .

بها من وعى بعض الشرائح العمالية ٠٠ ، لهذا يصح القول بأنهـا مواقـع طبقية هجين فى ملامح وجودها ووعيها ٠

التحديد الاجرائي للمواقع الوسطى :

تتألف تلك المواقع اجرائيا من قسمين أساسيين :

- يتكون الأول ممن يعملون لدى الغير (حكومة ، أو قطـاع أعمـال ، أو قطاع خاص) ويشغلون موقعا يتيح لهم حيازة قوة فنية ، أو ادارية ، أو تنفيذية ٠٠ ، تجعلهم يهيمنون نسبيا على من يخضعون لهم بحكم موقعهم من العلاقات الاجتماعيه والتنظيمية للانتاج ، ومن أمثلة هـذا القسـم : المديرون ، الاداريون ، الفنيون ، المحاسبون ، المهندسـون ، أسـاتذه الجامعات ، الاعلاميون ، رجال القضاء ، ضباط الجيش والشرطة ٠٠

- يتكون القسم الثانى من الموقع الذى تشغله البورجوازية الصغيرة ، التى تحوز رأسمالا نقديا، أو عينيا ، أو فنيا مهنيـا ، وتعمـل لحسـابها ولا تستخدم عملا مأجورا إلا في حدود ضيقة ، سـواء فـى الزراعـة ، أو التجارة ، أو الخدمات الفنية ، أو التسويقية ، أو المهنية ، الخ ٠

هذا القسم ينطوى على جناحين رئيسيين : تقليدى وحديث ٠ وبالإمكـان تفصيلهما كما يلى :

(أ) البورجوازية الصغيرة التقليدية ، وتشمل :

- صغار المزارعين : وتتمثل فى كل من يحوز أرضا زراعية تتراوح ما بين (٣-٥) أفدنه [*] يزرعها بنفسه ، أو بإستخدام عدد محـدود مـن

---

[*] تم تحديد هذه الفئة الحيازية بناء على دراسات متنوعة :

- محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، (١٩٥٢-١٩٧٠) ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ٠

العمل المأجور ، وهم يتفاوتون فيما بينهم إلي درجة الانقسام الى شرائح ، رغم ثبات مساحة الأرض التى يحوزونها ، حيث يتولد هذا التفاوت نتيجة لعدة عوامل منها : نوعية الارض ومدى جودتها ، الفن الانتاجى ، عدد العمالة المستخدمة ، نوعية المحصول ، السوق الذى يتم التعامل معه (داخلى – خارجى) ٠

- أصحاب المشروعات الصغيرة : الذين يحوزون وسائل انتاج تقليدية (يدوية – ميكانيكة) محدودة ، ويعملون بأنفسهم أو بمساعدة عمالة محدودة (أقل من خمسة عمال) فى نشاط صناعى : ملابس جاهزة ، أحذية ، أثاث ٠٠ الخ

- الحرفيون الذين يعملون بأنفسهم ، ويساعدهم أحيانا عدد محدود من العمال الأجراء ٠

- صغار تجار التجزئه الذين يعملون لحسابهم ، بمفردهم أو بمساعدة عدد محدود من العمال الاجراء ٠

(ب) البورجوازية الصغيرة الحديثة :

وهى ترتبط بتفاعلات أنماط الانتاج المتمفصلة التى تخضع لحركة نمط الانتاج الرأسمالى ، حيث يوجد موقع طبقى يشغله صاحب عمل يعمل لحسابه ، يمكن وصفه بأنه : شبه مستقل بلغة (أولين رايت) ، كالمشتغلين بمهن الطب ، الهندسة ، المحاماه ، البحوث والدراسات ٠٠٠ ، وهو جناح يتميز عن سابقه – التقليدى – بأنه لايقدم سلعا مادية ، وانما خدمات معرفية

- كريمة كريم ، توزيع الدخل والفقر فى مصر ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٩٩١ ٠
- عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٩
- محمد أبو مندور ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، مركز المحروسة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ٠

وفنية • ويمتلك المنتمون إلي هذا الموقع وسائل انتاجهم ، وهى فى الغالب غير مادية ، وإنما رمزية أو ذهنية مكتسبة عن طريق التعليم والتدريب والمهارة • وهم غالبا المهيمنون على قرارات عملهم ،ويقومون بتسويق نتاج عملهم المركب ، أو بالأحرى يقدمون خدماتهم للمستهلك مباشرة دون وسيط بينهما ، أو صاحب عمل يحصل على فائض القيمة ، ومن ثم فهم لايتعرضون للاستغلال المباشر بقدر ما يكون بإمكانهم ممارسة الاستغلال تجاه من يعملون تحت ادارتهم وسيطرتهم على نحو مؤقت أو دائم • وهم غالبا يعملون ضمن نمط الانتاج الرأسمالى ، ويخضعون لآلياته • بيد أن المنتمين إلى هذا الموقع ، وبحكم نوعية تعليمهم ومهاراتهم الذهنية ، يكونون أكثر قدرة على تفهم طبيعة هذا النظام ، والقدرة على التكيف مع آلياته من منظور مصالحهم المحققة •

الحجم النسبى للمواقع الوسطى :

لاتتوقف اشكاليات دراسة المواقع الطبقية الوسطى على تحديد مفهومها ، بل على المتطلبات الاخرى لدراستها ، ومنها تقدير حجمها النسبى ، واتجاهات تغيره وفى ضوء العديد من الدراسات التى تناولت المواقع الوسطى ، واهتمت بالتحولات التى طرأت على حجمها خلال العقود القليلة الماضية ، يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين ، قال أحدهما بإنكماش وتدهور الحجم النسبى للمواقع الوسطي المصرية ، وسلك الآخر طريقاً معاكسا فقرر أنها فى حالة تنام وازدهار.

واذا كان الاتجاه الأول الذى ذهب إلى انكماش ، وتآكل تلك المواقع قد ربط هذا بسياسات الليبرالية الجديدة والخصخصة وتغيير أدوار الدولة ، خاصة انحسار دورها فى التوظيف ، وفي الوقت نفسه تسريح أعداد من العاملين فى الشركات التى تم خصخصتها ، ومن ثم ازدياد معدلات البطالة • الى جانب عامل آخر مؤثر ، ويترافق مع سابقه ، يتمثل فى الاعتماد على الكثافة التكنولوجية التى تحتاج إلي خبرات متميزة ، وأعداد قليلة من العاملين ، حيث أفضي كل هذا ، متفاعلا مع تناقص أعداد بعض أقسام

وشرائح المواقع الوسطي من الاداريين والفنيين حتى باتت مهددة بالانحسار [١]

فإن الاتجاه الآخر ، قد ذهب إلى أن الشواهد التاريخية قد أبطلت مفعول فكرة الافقار المتزايد – التى قال بها ماركس – وارتكز عليها بعض الباحثين لإثبات ما يذهبون اليه من تدهور فى أوضاع تلك المواقع • ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلي أن ماحدث كان العكس ، حيث ازدهرت تلك الطبقة وتنامت ، وهم يتساءلون : ما المانع أن يقترن اتساع الفجوة بين القمة والسفح بنمو فى حجم المواقع الوسطى ، بل وبتحسن في أحوالها نتيجة لوجود فرص متنوعة للعمل ضمن المشروعات الرأسمالية من ناحية ، وفى مجال الانتاج السلعى الصغير من ناحية أخرى •

ويدلل هؤلاء على صحة فرضيتهم بإقتراح – بحاجة إلى تأمل وتدقيق – فحواه : أن تتضمن تلك الطبقة الأسر التى يتراوح دخلها بين ٣٠٠ – ١٠٠٠٠ جنيه فى الشهر ، وهم يستنتجون – وفقا لذلك – أن حجم هذه الطبقة قد ازداد خلال فترة الأربعين عاما (٥٢- ١٩٩١) من حوالى ٤ ملايين نسمة إلى حوالى ٢٥ مليونا ، كما زادت نسبتهم إلى السكان من نحو ٢٠% الى نحو ٤٥% [٢].

ويسير فى هذا الاتجاه ذاته من حددوا المواقع الوسطى بكم دخلها ، وإن كانوا قد حرصوا على تقسيمها من خلال متغير كم الدخل إلي شرائح دخلية : دينا ، ووسطى ، وعليا [٣] .

ولعل التساؤل الذى يفرض نفسه هنا : إلى أي مدى يصح أن نحدد الطبقة وفقا لكم دخلها ، دون أن نضع فى الاعتبار مصادر هذا الدخل ،

---

[١] رمزى زكى ، وداعا للطبقة الوسطى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٨٧ – ١١٩ •

[٢] جلال امين ، ماذا حدث للمصريين ، كتاب الهلال ، عدد يناير ١٩٩٨ •

[٣] محمود عبد الفضيل ، حوار مع المستقبل ، كتاب الهلال ، عدد مارس ١٩٩٥ ، القاهرة ، ص ص ٢٠١ – ٢١٢ •

وربما قبله مواقعها من علاقات الانتاج ؟ ذلك لأننا بصدد دراسة مواقع طبقية وليس شرائح دخلية ٠

ان التحديد المذكور لحجم الدخل يحشد معا ، وربمادون تمييز لعلاقات مهمة ، العديد من الجماعات والفئات التى لايمكن ان تكون قاصرة فقط على أصحاب المواقع الطبقية الوسطى ، لأنهم بهذا التحديد يجمعون معها مواقع طبقية أخرى عمالية (وقد تكون رثة كخدم المنازل ، والمتسولين) ، ورأسمالية (كصغار أصحاب الأعمال) ، فضلا عن أنه لايتحدث عن طبقات فى ضوء أي منظور تحليلي ، وإنما فقط فى ضوء فئات الدخل ومقاديرها ٠

واذا عدنا إلي التساؤل الأساسي : هل انكمشت المواقع الوسطى ، أم ازدادت وتنامت ؟

نعتقد أنه من الأصوب علميا أن لا نصدر على تلك المواقع – فى كليتها – حكما مطلقا عاما ، كأن نقرر بأنها الى انحدار وتدهور بالكامل ، أو إلى ازدهار وتنام شامل ٠ ربما الأدق القول بأنها فى مرحلة إعادة بناء على أسس جديدة تحددها – بدرجة أساسية – طبيعة أنماط الانتاج ، خاصة الفن الانتاجى ، فضلا عن التحولات السياسية والايديولوجية ٠ فهيمنة نمط الانتاج الرأسمالى – بتباينات الداخلية المختلفة – قد واكبته عمليات فرز طبقى واسعة شملت المواقع الطبقية الوسطى ، حيث تصعد الجماعات والشرائح والفئات الطبقية الحديثة ، أى ذات الخبرات والمهارات والمفاهيم والتصورات والقيم المتسقة مع هذا النمط والتى تتمتع بقدرات التواصل معه عبر آليات ووسائط متعددة ، من لغات وحواسب آلية وما اليها ٠ وتضم بين من تضم : أصحاب المهن الحديثة من أطباء ، ومهندسين – فى مجال التكنولوجيا خاصة – وخبراء تسويق واعلان ، ومبرمجى كومبيوتر ، الخ ٠ فى حين تتدهور أحوال ذوى المواقع التقليدية التى يغلب عليها طابع الانتاج السلعى الصغير الممتزج بإدارة عائلية أبوية ، والأكثر ارتباطا بالأسواق

والأوضاع المحلية ،وهى تنتمى فى معظم الأحيان ، إلي أنماط انتاج ما قبل رأسمالية ، كأصحاب الحرف ، وحائزى الاراضى الزراعيـة الصـغيرة ، ومن اليهم ، ممن لاتتاح أمامهم السبل الكفيلة بأن يطوروا مـن أوضـاعهم ليظلوا – في الغالب – دون حراك فتتدهور أحوالهم ، ويتعـرض وزنهـم النسبي إلى التقلص والانكماش مقارنة بغيرهم من ذوى المواقـع الوسـطى الحديثة .

يدلل على هذه التطورات ما رصدته البيانات الاحصائية للحالة المهنية للمنتمين إلى المواقع الطبقية الوسطى ممن يعملـون بالقطـاع الرسـمى أو المنظم ، والتى تساعد فى استطلاع أبعاد المشهد الراهن للحجم النسبي لتلك المواقع الطبقية الوسطى .

الحجم النسبي وفقا للحالة المهنية :

مع أن تحديد الحجم النسبى هنا يرتبط بأساس فئوى أكثر منه طبقى ، إلا أنه تعبير عن حيازة خبرة أو مهارة ، ومن هذه الزاوية – فقط – فهـو يفيد كمؤشر عام على الحجم ، والتركيب النسبى للفئات الاجتماعيـة التـى تنتمى إلى تلك المواقع . كذلك من المهم التأكيد على أن حديثنا عن الحالـة المهنية فى هذا المقام إنما يوضح طبيعة مجالات النشاط ، أو بعض أقسـام المواقع الوسطى وماطرأ عليها من تغيرات ، حيث يشير الجدول التالى إلى التطورات التى طرأت على بعض أقسام المواقع الوسطى .

obeikandl.com

تطور نسب العاملين حسب المهنة ١٩٧٦ ، ١٩٩٦ (مواقع وسطى) (*)

الحالة المهنية	١٩٧٦	١٩٩٦
المهن الفنية والعلمية	٧,٥٢	٢١,١٧
المديرون والاداريون	١,١٣	٤,٢٩
الاعمال الكتابية	٧,٣	٦,٥٣
اعمال البيع	٦,٥٦	-
اعمال الخدمات	٨,٤٧	٨,٤٨
الزراعة	٣,٤	٢,٠
الجملة	% ٣٤,٣٨	%٤٢,٤٧

ومن خلال نظرة اجمالية على تطورات هذا الحجم نجده قد تزايد بمقدار (الثلث) خلال عشرين عاما تقريبا ٠ فقد كان حوالى ٣٤% عام ١٩٧٦ ، وارتفع عام ١٩٩٦ ليصل إلى اكثر من ٤٢% من اجمالى المشتغلين ٠

أما عن التفصيلات فتبين لنا اتجاهات التغير التى شهدتها أنشطة تلك الفئات ، حيث تضاعف الوزن النسبى للشرائح العليا من المشتغلين فى المهن الفنية والادارية من ٨,٦٥ % عام ١٩٧٦ الي ٢٥,٤٦% عام ١٩٩٦ ، فى حين تناقص الوزن النسبى للشرائح الأدنى من المشتغلين بالأعمال الكتابية ، والبيع ، والخدمات (التقليدية تحديدا) ، فضلا عن المشتغلين بالزراعة من ٣,٥% الي ٢,٠ % خلال الفترة المذكورة ٠

(*) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تعداد عامى ١٩٧٦ ن ١٩٩٦

obeikandl.com

ولعل الاستخلاص الأساسي – بصرف النظر عن دقة البيانات المتاحة – هو أن التغير قد أصاب الجناح التقليدى من أصحاب تلك المواقع بالنقصان فى حين تنامى جناحها الحديث ، حيث يتضح أثر التحول نحو الرأسمالية جليا ، حيث تصعدالفئات المتوافقة معه ، فى حين تهبط وتتحدر ، دون أن تتلاشي تماما ، الفئات غير المتوافقة نتيجة لتقليديتها وعدم تمكنها من أدوات التعامل مع هذا النظام الغالب .

الشرائح الوسطى البازغة المصرية :

هذه الشرائح البازغة من المواقع الطبقية الوسطى فى مصر هى جزء من كل البنية الطبقية المعولمة " متعدية الجنسية " التى ناقشناها تفصيلا فى الفصل الثانى من الدراسة .

وقد سبق أن توصلنا فى دراسة سابقة إلى أن هذه الشرائح البازغة تشكل أحد مكونات المواقع الوسطى المصرية فى الراهن . فإذا كانت حقبة الستينات من القرن العشرين قد أفرزت فعالياتها، والمعتمدة على نمط انتاج رأسمالية الدولة، ما سبق أن أطلق عليه الباحثون حينئذ الطبقة الوسطى " الجديدة " ، تلك التى تشكلت من الفئات والشرائح البيْرو/تكنوقراطية ، والتي استفادت من سياسات التعليم المجانى والتوظيف بالحكومة ومشروعات القطاع العام ، فإن حقبة التسعينات قد أفرزت على الساحة جماعاتها وفئاتها التى تتواءم وطبيعة تحولاتها ذات الطابع الرأسمالى الكوكبى ، لتحل تلك الجماعات والشرائح الوسطى البازغة محل الفئات التى كانت توصف بالجديدة فى حقبة سابقة ، والتى صارت أحد المكونات الكلاسيكية من المواقع الطبقية الوسطى المصرية [١] .

ورغم تنوع الأنشطة التى تمارسها هذه الشرائح البازغة ، فإن المنتمين إليها يتسمون ببعض السمات العامة ، أهمها – فى رأينا :

---

[١] محمد عبد المنعم شلبي ، المواقع الوسطى ... (م . س . ذ) ، ص ص ٣٢٤ – ٣٢٥

١- إنهم يتمتعون بمستويات تعليمية ومهارية مرتفعة .

٢- يعملون بمؤسسات تمارس انشطة ذات طبيعة متعدية الجنسية : شركات عالمية متعدية الجنسية ، منظمات المجتمع المدنى " غير الحكومة " ذات الأجندة العالمية ، شركات السياحة الكبرى العالمية ، شركات البرمجيات ذات الأنشطة العالمية .. الخ .

٣- يشغلون مواقع عمل تتيح لهم قدرا من الاستقلال النسبى فى اتخاذ القرار بحكم " فنية " الأعمال التى يقومون بها .

٤- رغم أنهم لايملكون رأسمالا عينيا ، فى مؤسسات العمل التى ينتمون اليها ، فإنهم يمارسون الهيمنة عليه ، من خلال قرارتهم بشأنه ، وبشأن من يعملون معهم في مستويات وظيفية أدنى .

٥- هم على وعى بالاستراتيجية العامة للمؤسسة ، وكذا الخطط الوسيطة ، فضلا عن البرامج المختلفة للتشغيل المباشر . بل ويساهم البعض منهم ، فى أحيان عديدة ، فى صياغة تلك الاستراتيجيات والخطط والبرامج وفقا لرؤية القيادات (المالكة و / أو المديرة) .

٦- لديهم قدرات متميزة علي التواصل عالميا عبر وسائط متعددة ، من أهمها : اللغات الأجنبية، الحاسوب، الخبرة بالثقافات الأجنبية .. الخ.

٧- يتمتعون بمداخيل مادية مرتفعة بالقياس الي مستويات الدخول المحلية ، فمداخيلهم المادية ذات مستويات عالمية الي حد كبير .

٨- يتصفون بالعقلية المهنية الاحترافية ، حيث أنهم على استعداد للتنقل بين مؤسسة وأخرى بالمفاضلة بين المزايا المحققة والممكنة .

- ونستعرض فيما يلى بعضا من ملامح هذه الشرائح البازغة ، والتى لاتتوافر بشأنها بيانات ومعلومات كافية ووافية حتي الآن ، نقوم بذلك من

خلال فئتين تنتميان اليها علنا نتمكن من خلال ذلك من تبين أهم ما تنطوى عليه تلك الشرائح البازغة إجمالا من خصائص مميزة ٠

١- ***العاملون فى مجال المعلوماتية " نشاط البرمجة " :***

وهو من المجالات وثيقة الارتباط بالبيئة الكوكبية وشروطها الاقتصادية، والتكنولوجية والثقافية ٠ وهو ينقسم إلي قسمين رئيسيين ، أحدهما يتعلق بالتعامل مع المعدات (أجهزة الكمبيوتر Hardware) ، والآخر يختص بانتاج (البرمجيات Software) ٠ ولايزال القسم الأول – المشتغل بالمعدات – غير مفعل فى مصر حتي الآن ، وتقتصر أنشطته على أعمال التجميع والصيانة للأجهزة ، والتى يقوم عليها مهندسون وفنيون يعملون فى هذا المجال ٠ أما القسم الآخر – الخاص بإنتاج البرمجيات فهو الأكثر نشاطا ، رغم محدوديته لدينا قياسا على المستوى العالمى ٠ ورغم أن أنشطة الشركات العاملة فى مجال البرمجيات فى مصر قد بدأت منذ فترة مبكرة حيث يعود تأسيس فرع شركة IBM الي عام ١٩٥٤ ، تلاها انشاء مركز Amac في ١٩٦٨ ، وانشاء ثلاث شركات اخرى فى السبعينات ، فإن ما يمكن اعتباره طفرة – نسبيا – فكان فى الثمانينات ، حيث شهد هذا العقد تأسيس ست عشرة شركة ، وفى العقد الذى تلاه – التسعينات – أسست أربع عشرة شركة تعمل فى هذا المجال ٠ أي أن مجموع الشركات العاملة فى مجال البرمجيات فى مصر حتي منتصف التسعينات قد بلغ خمسا وثلاثين شركة ٠ وخلال السنوات التى أوصلتنا إلى عام ٢٠٠٠ كانت أعداد تلك الشركات قد قارب الستين شركة ، حسب التقارير النادرة المتاحة فى هذا الشأن [١] ٠ ومن المنتظر أن تتضاعف أعداد تلك المؤسسات خلال السنوات القليلة القادمة ٠

---

[١] Yearbook of Egyptian software industries, 2000 .

هذا ويرتبط العاملون فى هذا المجال – انتاج البرمجيات – بأرقى مستويات الانتاج الاقتصادى وأكبرها عائدا ، وهم يتمتعون – بحكم نوعية عملهم هذا – بمزية القدرة على الاتصال والتواصل الفورى الحر بالعالم عبر شبكاته الاتصالية المعلوماتية العملاقة ، وتتاح لهم من خلال هذه الاتصالات فرص المعرفة والتعلم ،ومن ثم القدرة على تطوير الذات والخبرات – على الأقل فى مجال العمل – فضلا عن فرص أداء الأعمال وتسويقها فى أي مكان فى العالم يكون فى حاجة اليها وفق نظم أسعار عالمية ٠ ان ذلك كله يتم فى ظل شروط عمل تتسم بالمرونة ، فقد تتم عبر مؤسسة كبرى ، أو من غرفة بمنزل الشخص العامل فى هذا المجال ٠ كما ان التميز والترقى في مجال انتاج البرمجيات لايحتكم إلى المعايير ا لتقليدية كالعمر ، أو النوع ، أو الدرجة الوظيفية ٠٠ الخ ، بل يستند إلي القدرات الابداعية الذهنية للشخص ، أى منتج البرامج ٠

ولأن العاملين فى مجال المعلوماتية يعتمدون على وسيلة أو أداة أساسية – وهى الكومبيوتر – فهى ذات مفردات خاصة تسهم بقدر كبير فى خلق ما يمكن أن نعتبره بمثابة ثقافة نوعية يشترك فيها العاملون فى هذا المجال فى جميع أنحاء العالم ٠ وكلا الجانبين ، الاقتصادى والثقافى ، يبلور فئة من شريحة بازغة ذات وضعية متميزة ٠ " وعلى الرغم من أنهم من كاسبي الأجور بشكل عام ، فإنهم لايصنفون ضمن الطبقة العاملة بسبب وضعيتهم داخل نطاق العلاقات الاجتماعية للسيطرة والتحكم فى الانتاج ، وكذا بسبب درجة تحكمهم العالية فى وسائل انتاجهم الخاصة ، المعارف والخبرات [١] ٠

ولهذه الفئة بالذات قدرات متنامية على التأثير فى بيئاتها الاجتماعية ، وذلك بفضل تغلغلها بوتائر متزايدة فى نسيج البنية الاجتماعية الحديثة لكافة

---

[1] Carolyn Howe, Political Ideology and class Formation, Praeger, London , 1992, p:32

المجتمعات الانسانية تقريبا . يتم ذلك عبر ابتكار (البرامج الحاسوبية) فى كافة المجالات الحياتية : التعليم ، الصحة ، السياحة ، التجارة ، الاقتصاد ، الترفيه ، الثقافة .. الخ . هذه البرامج التى تنتج وفق خطط استراتيجية للشركات والمؤسسات الكبرى ، والتى هى فى الغالب ذات نشاط عالمى ، تتيح كافة الامكانات المادية للانتاج ، فى حين يعول على القدرات الابداعية والابتكارية للمبرمجين فى انجاح هذه الخطط الاستراتيجية بفضل ما قد تتمتع به برامجهم من جاذبية ، وقدرة على الاقناع .

- ورغم أن نشاط البرمجيات فى مصر لايزال فى مراحله الأولى ، حيث لاتتعد حجم التجارة فيه عدة ملايين من الدولارات (١٥٠ – ٢٠٠ مليون دولار سنويا) يصدر معظمه للخارج ،مقارنة بحجم التجارة فى نفس النشاط فى الهند (اقليم بنجالور تحديدا) أو اسرائيل ، والذى يقدر بالمليارات من الدولارات سنويا ، فإن هذا المجال يعد من المجالات المرشحة بقوة للإتساع والانتشار فى مصر خلال السنوات المقبلة ، بفضل ازدياد عدد الشركات العاملة فيه سنويا ، تلك الشركات التى تتمتع بقدرات متنامية على تسويق منتجاتها على مستوى عالمى ، هذا الي جانب ازدياد أعداد المبرمجين " الشباب " بمعدلات ملحوظة فى مصر [٢] .

وإجمالا ، ليس من الصعب تبين مدى تأثير الآليات الكوكبية على تشكيل تلك الفئة من الشريحة البازغة من المواقع الوسطى المصرية ، كما لايخفى دور هذه الفئة ذاتها فى دعم عملية العولمة – من خلال تقنيات المعلومات – وذلك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . حيث يكتسب العاملون فى هذا المجال وضعيتهم الخاصة – وكما يقرر زيانج بياو Xiang Biao – بسبب اتصالهم برأس المال الكوكبي وحركيتهم الكوكبية .

---

[٢] من واقع مقابلة أجراها الباحث مع أ / علاء عجماوي : رئيس اتحاد منتجي البرمجيات التعليمية والتجارية ورئيس مجلس اداره شركه (ايزيس Isis) للبرمجيات .

فوضعيتهم الاقتصادية قائمة على الاتصال بالسوق الكوكبي بأكثر من أسواقهم المحلية • فمهنيو تكنولوجيا المعلومات أينما كانوا ، يعملون فى نفس السوق الكوكبى ، ويتم الدفع المالى لهم من رأس المال الكوكبي ذاته • كما وأنهم ينجزون ثروتهم وشهرتهم عبر الحراك الكوكبى ، فهم ينتقلون عبر العالم بهدف التمكن من الحصول على أعلى مقابل مادى للعمل الذى يقومون به فى هذا المجال [١]

ومع التغلغل المتزايد للعولمة الرأسمالية تزداد فرص هذه الفئة ، كجزء من شريحة وسطى أوسع ، فى التبلور والفاعلية على كافة المستويات •

٢- *العاملون فى المنظمات غير الحكومية :*

مع تحول المجتمع المصرى الى الرأسمالية واندماجه المتنامى ضمن المنظومة العالمية ، بدأ فى الظهور عدد من المنظمات والمؤسسات ذات النفع العام ، والتى تتنوع أنشطتها واهتماماتها ، فمنها المنظمات الدفاعية Advocacy organizations ، والرقابية ، والتثقيفية ، والبحثية ، الخ •

ومن أبرزها تلك التى تعمل في مجالات : حقوق الانسان ، الديمقراطية ، المرأة ، الطفولة ، البيئة •• الخ •

ويهمنا فى هذا الصدد التمييز بين المنظمات ذات الصلة الوثيقة بالعالم وقيمه العامة وتطوراته المعاصرة ، والتى ترتبط بمجتمع مدنى متعدى الجنسية ، وبين نوع آخر من المنظمات التقليدية ذات النشاط والطابع المحلى التقليدي (الجمعيات الأهلية) ، والتى تواجدت فى مصر منذ زمن بعيد ، وتتركز أنشطتها أساسا في عمليات التكافل الاجتماعي ذات الدوافع الخيرية • ووفقا للبيانات المتاحة ، فإن عدد المنظمات الأهلية في مصر عام ١٩٧٦

---

[١] Xiang Biao, Ethnic Transnational middle class in formation, (op.cit) , pp:4-5 .

قد بلغ (٧٥٩٣) ارتفع عام ٢٠٠١ (وفقا لتقديرات وزارة الشئون الاجتماعية) إلى حوالى (١٦٠٠٠) منظمة . وقد شهد عقد التسعينات من القرن العشرين أعلى متوسطات نمو في الجمعيات المسجلة وفقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . كما شهدت الساحة فى مصر – وبعض الدول العربية – ظاهرة الشركات المدنية التى تعلن عن نفسها كمنظمة غير ربحية وغير حكومية ، وقد كان ذلك مخرجا قانونيا لتأسيس منظمات حقوق الانسان ، حيث أن القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الحاكم لحركة الجمعيات لا يعترف بحقوق الانسان كمجال للنشاط ، كذلك كانت الشركات المدنية صيغة لأنشطة متعددة دفاعية فى مجال المرأة ، ومراكز البحوث والدراسات ... الخ .

ووفقا للبيانات المتاحة حتى عام ٢٠٠١ ، فقد تم اشهار (٤٢٤) جمعية جديدة ، وذلك على مستوى الجمهورية . تنشط هذه الجمعيات فى مجال التنمية ، خاصة المرأة والبيئة ، وكل من هذين المجالين قد حظى باهتمام واسع خلال عقد التسعينات حيث بلغ اجمالى جمعيات المرأة حوالى (٣٠٠) جمعية من اجمالى الجمعيات ، كما بلغ عدد الجمعيات المعنية بالبيئة حوالى (١٠٦) جمعية . هذا فضلا عن (٢٦) جمعية تعمل فى مجال حقوق الانسان . وهى المجالات التى تحظى بأولوية لدى المانحين الأجانب [١] .

هذه المنظمات الحديثة – موضع الاهتمام فى هذا المقام – تعد الأكثر اتساقا مع العولمة واتجاهاتها السياسية والثقافية الكبرى ، العولمة الرأسمالية ومضاداتها على حد سواء ، فمن هذه المنظمات من تتوافق وتتسق مصالحها وتوجهاتها مع العولمة الرأسمالية بشكل صريح ، فتكون أنشطتها مكرسة لتدعيم قيمها الثقافية / الايديولوجية ومنها من تتبني أجنده ذات طابع مغاير ، جوهره الدفاع عن حقوق الانسان ازاء كافة مظاهر وأساليب الانتهاك التى

---

[١] أمانى قنديل ، التقرير السنوى الأول للمنظمات الاهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص : ١٥٦ : ١٦١ .

قد تتعرض لها على كافة المستويات : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية • ومن ثم تجد نفسها في مواجهة مع الممارسات الرأسمالية " العولمية " التى تعصف بحقوق العديد من القطاعات الشعبية والجماهيرية على اتساع العالم [١] •وهى الأجندة التى تتواصل مع أفكار وقيم وممارسات تتبناها العديد من الحركات الاجتماعية المضادة للعولمة للرأسمالية ، بهدف الاسهام فى خلق عولمة بديلة ، أو عولمة من أسفل •

أما على المستوى المحلي ، فلا نستطيع أن نقرر أن المنظمات غير الحكومية ، وفى القلب منها منظمات حقوق الانسان ، تمارس دورا فى مناهضة العولمة الرأسمالية • ان صراعها الاساسي والجوهرى هو فى مواجهة النظام والدولة بشكل عام ، بغرض الحصول على الاعتراف والشرعية ، وكذا الحصول على هامش أوسع من الحركة والدعم المالى من الجهات الأجنبية المانحة •

أما بالنسبة للفئات العاملة فى هذا المجال ، فنركز ونستهدف من بينها الشرائح العليا والوسطى ، واللتان تشهدان نوعامن العولمة الطبقية ، خاصة تلك التى تعتمد منظماتها على تمويل يأتيها عن طريق مؤسسات تمويلية غربية متخصصة ، مثل : فورد – دانيدا – فريد ريش ايبرت – الخ •

ومن خلال هذا التمويل تقوم تلك المنظمات بجميع أنشطتها ، فضلا عن اعتماد أعضائها عليه بشكل أساسي ، ومن ثم ارتباط وضعيتهم الطبقية فى المجتمع بما يقومون به من نشاط فى هذا المجال ، فضلا عن كونهم الأقرب إلي تبني قيم ذات طبيعة عالمية تتسق وطبيعة الدور الذى يقومون به محليا وعالميا •

وجانب التمويل الأجنبي هذا من الجوانب الاشكالية فى هذا الصدد ، فنظراً لضخامة ما تحصل عليه هذه المنظمات من تمويل ، فإنه يصير

---

(١) L. Sklair, "Globalization", (op cit), pp 81 - 95

مطمعا للكثيرين من القائمين على أمر هذه الانشطة ، حتى أنه يعد من بين أسرار المنظمة غير المعلنة فى معظم الأحيان .

وكنا قد توصلنا فى دراسة سابقة لنا أجريناها بشأن التطور الديمقراطي وحقوق الانسان فى مصر – ومن خلال مقابلات معمقة مع عينة من النخبة المثقفة المصرية بكافة توجهاتها ، من اليمين واليسار والوسط – إلى أن جانب التمويل الاجنبى هو من الجوانب التى لابد وأن يتعامل القائمون على أمر هذه المنظمات بشأنها بقدر أكبر من الشفافية ، تلك التى تعني – فى أحد معانيها – " أن يكون هناك اعلان واضح عنه وعن مصادره ، لأنه لايقبل ان يكون القائمون على منظمات حقوق الانسان هم الذين يعتمون على مصادر التمويل ، خاصة الأجنبية منها ، وكذا أوجه انفاق هذه الأموال وهو جانب – وكما يقرر معظم المشاركين من النخبة المثقفة – على درجة عظيمة من الأهمية ، فلقد تحول قسم معتبر من نشاطات تلك المنظمات إلى جهد فكرى لإجتذاب الأموال من مؤسسات التمويل ، حتى تكونت لدى القائمين علىٰ هذه المنظمات ثروات لايعلم أحد تحديدا الشخصي منها من ذلك المكرس لنشاطات الحركة ذاتها . ولذا فإن مصداقية هذه المنظمات تتعرض لإنتقادات عنيفة لهذا السبب . ومن ثم يصبح مطلب الشفافية ملحا فى هذه الفترة من أجل تعزيز مصداقية الحركة و القائمين عليها [١] ".

وعلي جانب آخر ، نجد أن فئة العاملين فى المنظمات غير الحكومية – الكوادر الوسطى والعليا منها تحديدا – تزداد تبلورا وثقلا فى مجتمعنا المصري إلى درجة أن هناك من المؤشرات مايدل بوضوح على تواجدهم كفئة لذاتها Foritself تتمتع بالوعىٰ التبريرى لوجودها ، وهو ما يتم ملاحظته فى دفاعها ، بل وصراعها من أجل اكتساب الشرعية من قبل

---

(١) محمد عبد المنعم شلبى ، مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان فى مصر ، رواق عربى ، السنة الثالثة ، العدد (١١) مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ١٩٩٨ ، ص ص ٤٩ – ٥٠ .

الدولة من جهة ، والسعى إلي اسقاط ومناوأة قوانين تقيد أو تحجم تحركاتها وأنشطتها من جهة أخرى ، وهوما يتم بشكل جماعى منظم ، رغم ما بين تلك المنظمات من خلافات أو اختلافات تعد بمثابة التناقضات الثانوية فى المواقف الكبرى • ففى منتصف التسعينات تقريبا ، أثار المجتمع المدنى بكافة مؤسساته ، وبقوة غير مسبوقة ، أهمية تغيير القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الحاكم لحركة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، واتخذ ذلك أشكالا متعددة فى المنتديات ، والمؤتمرات، وفى وسائل الاعلام ، ومن خلال البرلمان ، وبالطرح على رئيس الجمهورية وفي معرض القاهرة الدولى للكتاب ١٩٨٩ .

وبإيجاز يمكن القول أن هناك ثلاثة ملامح أساسية اتسم بها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ شكلت قيودا على حركة الجمعيات ، وهى :

١- رقابة الدولة المسبقة على تكوين الجمعيات •

٢- الرقابة على النشاط ، كالإطلاع على الوثائق، والمكاتبات، والسجلات الخاصة بالجمعية، والرقابة على الميزانيات، وحق تعيين مفتشين .. الخ.

٣- سلطة الحكومة فى حل الجمعيات ودمجها ، وهى أخطر صور التدخل لأنها تعنى إنهاء الوجود القانونى والمادى للجمعية بقرار ادارى وليس عن طريق المحكمة •

- ان الأبعاد الثلاثة السابقة تفسر لنا تصاعد نقد المنظمات الأهلية فى مصر للقانون ٣٢ لسنه ١٩٦٤ • وقد كان لتحالف مؤسسات المجتمع المدني دور فى الضغط نحو التغيير الذى تحقق ثم أجهض فيما بعد • ففى عام ١٩٩٨ تم تشكيل لجنة حكماء من الشخصيات العامة والحكومة والمجتمع المدنى لوضع مشروع قانون جديد ، وفى اطار حلقات تشاورية متعددة فى كل محافظات مصر ، نوقش مشروع القانون مع

الجمعيات الأهلية ، وتم تطوير ثلاث مسودات له ، ثم صدر القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

ورغم ما اتسم به هذا القانون من ملامح تحررية ، والتى من أهمها: (١) فتح الأنشطة واباحتها فى كل المجالات ماعدا المحظور منها وفقا للدستور (٢) وأن الشخصية الاعتباريه تثبت للجمعية بمجرد الاخطار (٣) وحق الجمعيات فى انشاء اتحادات نوعية واقليمية والانضمام لها اختياريا .. رغم ذلك فقد قوبل بنقد عنيف من بعض المنظمات خاصة النشطة فى مجال حقوق الانسان ، لنصه فى المادة (١٧) على ضرورة موافقة الجهة الادارية على حصول الجمعية على أموال من الخارج .

وعلي أي الأحوال فقد صدر القانون ، لم يأخذ فرصة كافية فى الميدان ، حيث صدر قرار المحكمة الدستورية العليا عام ٢٠٠٠ بعدم دستورية القانون ، فكانت العودة لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ [١] .

- لعل ما سبق يوضح لنا جانبا من وعى هذه الفئة بمصالحها وتحركها وفاعليتها فى الدفاع عنها بقدر من الاتساق . وهو الوعى المنبثق عن قناعه عامه مؤداها : ان بإمكان مجتمع مدنى نشط تطوير المجتمع ككل ، ومقرطة نظام الحكم بشكل وظيفى فى اطار مشروع ، وذلك بالعمل من داخل النظام وليس من خارجه ، كبديل عن الثورة والتحويل الجذرى العنيف الذى كان البديل المطروح بقوة – لدي بعض القائمين على أمر هذه المنظمات – خلال عقود قليلة خلت ، وهو ما يدل على تحول طرأ على نوعية ، ومستوى تحالفات هذه الفئة المنتمية فى الأساس إلى المواقع الوسطى المصرية – خاصة من جيل السبعينات – والتى تحالفت مع الطبقة العاملة آنذاك ، وتخلت عنها فى الراهن بعد أن شهدت حالة

---

[١] أماني قنديل ، التقرير السنوى الأول للمنظمات الأهلية ، (م.س.ذ) ، ص ص ١٥٧– ١٥٩ .

من التشرذم وضعف النضال المطلبى ، فى تواز مع عنف التحـولات الاقتصاديه التى تكاد تعصف بها [٢] .

وإجمالا ، فإن الوضعية الاقتصادية لتلك الفئة – والمعتمدة على مؤسسات التمويل الاجنبية – فضلا عن تبنيها لأجندة المجتمع المدنى العالمى ، وكـذا السعى الواعى للتحرر من سلطة النظام وقوانينه الحاكمة لتحركاتها وأنشطتها يبلور لدينا فئة من شريحة طبقية وسطى معولمة بازغة تكسب أرضا جديدة مع كل ازدياد لنفوذ العولمة ، بآلياتها المختلفة ، والتى منها المجتمع المـدنى بمنظماته المختلفة ، تلك التى تلعب دورا قد يصح أن يوصف " بـالوظيفي" فى خدمة النظام الرأسمالى المعولم ، فمع كل ازدياد لحـالات الاسـتغلال ، والقهر ، والعصف بمقدرات فئات وشرائح اجتماعية عديدة ، وقـد تكـون الغالبة فى مجتمعات العالم الثالث ، يجيى دور منظمـات المجمـع المـدنى المختلفة لتلعب دورا فى التخفيف من حده هذه الاوضاع ، سواء بالمسـاعدة الاقتصادية محددة النطاق للفئات الاكثر تضررا ، أو سياسيا وايديولوجيا من خلال المناداة بتخفيف حدة التحولات الاقتصادية العاصفة ومراعـاة الحـد الأدنى من حقوق الانسان ، كحقة فى التعبير وحرية الرأي ٠٠ الخ ٠ ممـا يعمل على خفض حدة الصراع الساقر والذى قد يفجر الأوضاع ، وهو مـا لايعد وضعا مرغوبا لدى المهيمنين على آليات هذا النظام علـى مسـتوى كوكبى ٠

وهو ما لا ينفي – بالطبع – ما قد تقوم به هذه الفئة مـن دور فـى تحريك الوضعية الراكدة فى المجتمعات المحلية ، وإن تم ذلك على مستويات محدودة نسبيا.

* تمثل هاتان الفئتان –العاملون فى مجال المعلوماتيـة والمنظمـات غيـر الحكومية – مجرد أمثلة لفئات أخرى عديدة بالإمكان الإنطلاق من خلالهـا

---

[٢] محمد عبد المنعم شلبي ، مستقبل الديمقراطية ٠٠ (م٠س٠ذ) ، ص ص ٤٠-٤٤ ٠

من أجل رصد طبيعة ما طرأ من تحولات على بنيـــة الشـــرائح الطبقيـــة الوسطى البازغة ذات التواصل الكثيف مع عملية العولمة . ومن خلال ذلك يكون من الممكن رصد طبيعة أنساق القيم الاجتماعية التى تتبناها ، تلك القيم التى قد تصلح لأن تكون بمثابة بوصلة ناجعة ترشدنا إلى التوصـــل لأبـــرز خصائص أنساق القيم الاجتماعية المتحولة فـــى ظـــل عمليـــة العولمـــة ، بتفاعلاتها المختلفة والمتباينة على مستويات وصعد متعددة .

obeikandl.com

مقدمة :

سعت العولمة " الرأسمالية تحديدا " بكل ما تحفل به من آليات ، إلى إعادة تشكيل جملة الأنساق الاجتماعية ، كى تتسق ومتطلباتها فى الوجود والفاعلية ٠

واذا كنا قد عرضنا وناقشنا لأهم التحولات التى أصابت البنية الطبقية بفعل عملية العولمة بممارساتها متعدية الجنسية ، والتى أفضت إلى تشكيل ما يطلق عليه : الشرائح الطبقية المعولمة ، فإننا نسعى – من خلال دراستنا الميدانية – إلي تبين ماهية أنساق قيم بعضا من هذه الشرائح المعولمة ، المنتمية تحديدا إلى المواقع الطبقية الوسطى المصرية ٠ تلك المواقع التى تمثل مفصل البنية الطبقية ككل ، وملتقى تفاعلاتها ، وأحد أهم ساحات الصراع داخلها ٠

فمن بين كافة الأنساق الاجتماعية ، تحتل أنساق القيم مكانة بالغة الأهمية ، فإذا كانت القيم – فى أحد تحديداتها المجردة – تمثل حكما عقليا و/أو انفعاليا على أشياء مادية أو معنوية توجه اختياراتنا بين بدائل السلوك فى المواقف المختلفة [١] ، فإنها قد تمثل بوصلة ناجعة توجهنا نحو عمليات التحول المجتمعى بكل ما تحفل به من تناقضات فى لحظة تاريخية دينامية بعينها ٠ حيث يتم استجلاء القيم من البنية المجتمعية ، فى نفس الوقت الذى قد تدلنا فيه تلك القيم ذاتها على تحولات البنية المجتمعية بمستوياتها وصعدها المختلفة والمتباينة ٠ ولنر من خلال تلك الأنساق القيمية أنماط علاقات التفاعل والجدل بين المحلى والكوكبى ، ولنتبين أوجه الاتساق والتناقض المتولدة عن هذه العلاقات والتفاعلات ٠

---

[١] سمير نعيم أحمد ، انساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد الثانى ، يونيو ١٩٨٢ ، ص ١٢٢ ٠

(١) اشكالية الدراسة :

وبالترتيب على ما سبق تتبلور اشكاليتنا فى تساؤل رئيس مؤداه : ما أبرز خصائص أنساق القيم الاجتماعية لدى بعض الشرائح البازغة من المواقع الطبقية الوسطى المصرية فى علاقتها بالعولمة ؟

وبما أن للقيم مستويات متعددة ومختلفة ، فإننا نركز – فى هذا الصدد – تحديدا على :

- القيم الاقتصادية : العمل –الاستهلاك – الادخار والاستثمار ٠
- قيم المشاركة السياسية : الحزبية ، النقابية ، الأهلية ٠
- القيمة الاجتماعية : حرية العلاقات بين الجنسين – الزواج– مكانة المرأة ٠
- القيم الثقافية : المشاهدة الفنية : الافلام السينمائية – المسرح – التليفزيون ٠

(٢) أهمية الدراسة :

(أ) تعد الدراسة بمثابة محاولة علمية للتعرف على / وتحليل أنماط من القيم الاجتماعية لفئات من شرائح اجتماعية بالغة الحداثة فى مجتمعنا من حيث تكوينها الطبقى ، سواء على مستوى بنية المواقع الطبقية الوسطى ، أو البنية الطبقية المصرية فى كليتها ٠

(ب) يتمتع اختيار تلك الشرائح " البازغة " بأهمية مستقبلية ، حيث تمثل تلك النوعية من الشرائح الاجتماعية " روادا Pioneers " ، ليس بالمعنى الايجابي أو السلبي ، أو أى حكم قيمي أو معيارى أخر ، وإنما هم رواد نظرا لحداثة تكوينهم ، وطبيعة تواصلاتهم مع العالم وتحولاته ، وديناميه وحركية عناصرهم ٠ ومن ثم فإنهم قد يكونون سباقين فى مضامير متعددة ومختلفة ، قياسا إلي غيرهم من فئات وشرائح المجتمع الأخرى ٠

وبالترتيب علي ذلك ، فإنهم قد يمنحونا بعضا من ملامح المستقبل على مستويات متعددة • وذلك مع ضرورة الوعى بجملة الظروف المحيطة من حولهم ، تشكيلا ، وتفعيلا ، وحراكا •

(ج) كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تنطلق فى دراستها لتحولات أنساق القيم من خلال تكوينات اجتماعية طبقية محددة Concrete، فى ابتعاد عن التأملات ، والتخمينات ذات الطابع المعيارى ، الذى تغلب عليه النزعات الايديولوجية والذاتية ، دون اعتبار لحقائق الواقع المعاش بآلياته ، وديناميات المتعدده والمختلفة •

(د) وهى تتيح فرصة للتعرف على نقاط التماس والتفاعل بين المحلية والكوكبية داخل كيانات انسانية دينامية • تكشف دراستنا لأنماط قيمها الاجتماعية –بمستوياتها المختلفة – مدى التأثير الذى تمارسه العولمة عليها ، ومدى انطباق مقولات الادماج والتنميط لأساليب حياتها ، وخصوصياتها الثقافية •

(٣) الأسلوب المنهجى :

لجأ الباحث إلي استخدام الأسلوب الوصفى التفسيرى ، وهو أسلوب يغلب عليه الطابع الكيفى بأكثر من الكمى ، ومن ثم لاتنحصر أهدافه فى مجرد جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة ، أو وضع اجتماعى ما، أو الاكتفاء بتوصيفه ، بل يحاول تقديم تفسير له ، واستخلاص دلالاته المختلفة [١] ، وذلك وفقا للأطر النظرية المتبناه • وهوما يمثل فرصة علمية لإختبار تلك الأطر وفقا لمحكات واقعية • حيث يطرح الواقع الاجتماعى – محل الدراسة – مجمل أوضاعه ، وتشابكاته ، وملابساته ••• ، وتصبح الفرصة مهيأة أمام الباحث العلمى لاختبار صدق مقولاته ، وتوجهاته النظرية ، فإما أنها تتدعم ، أو تتعرض للنقض والتفنيد ، كليا أو جزئيا ، ومن ثم يصبح من المهم مراجعة إطاره النظرى الذى انطلق منه بالأساس •

---

[1] Mike o'donnell, Introduction to sociology, Nelson, surry, U.K. 1997, pp:25-27.

وعليه ، فالأسلوب الوصفى التفسيرى يتيح الأرضية التى تسمح برؤية الواقع بقدر أكبر من الاتساع والعمق • ورغم أن الأسلوب " في صيغته التقليدية " يركز على الأوضاع الراهنة ، فإن الباحث لم يقصره كلية على هذا البعد الزمنى ، وإنما حاول التجاوز من خلاله نحو المستقبل • تم ذلك بالإلتجاء إلى أحدى المقاربات المستخدمة في الاستشراف ، أو التحليل المستقبلى Prospective analysis ، والتى تعتمد – بالأساس – على أحد المحددات أو المؤشرات " الرائدة" ، والتى قد تكون متمثلة فى اختراع أو ابتكار ، أو جماعة اجتماعية ما سباقة فى مجالها ، يتم من خلالها التوصل إلى اسقاطات متباينة المستويات ، مع الوضع فى الاعتبار لمختلف الظروف الحاكمة فى هذا الصدد •

ومن ثم كان اختيار شريحه طبقية " بازغة Emergent " بغرض الانطلاق مما تتصف به من خصائص وسمات – تتعلق بالقيم تحديدا – نحو غيرها من الشرائح والجماعات والفئات الاجتماعية فى مجتمعنا المصرى ، بالاحتكام إلى سبقها وريادتها ، ووفقا لظروف ومتغيرات اجتماعية متعددة ومتباينة ، كما وكيفا•

(٤) جمهور البحث واختيار العينة :

يتمثل جمهور البحث فى الشرائح الطبقية الوسطى البازغة ، والتى تتجسد أبرز فئاتها فى جملة العاملين فى مهن ثلاث رئيسية هى :

(١) المبرمجون فى مؤسسات برمجة كبرى ذات أنشطة دولية •

(٢) الكوادر الوسطى فى الادارة والمبيعات فى شركات كبرى متعدية الجنسية•

(٣) مديرو البرامج والمشروعات فى المنظمات غير الحكومية العاملة فى أنشطة حديثة كحقوق الانسان ، والمرأة ، والطفولة ، والتنمية ، والبيئة • والتى تعتمد بشكل رئيسي على تمويل المؤسسات التمويلية الأجنبية •

• وقد جاء اختيار هذه الفئات تحديدا ، لكونها تمثل مستويات وصعد متنوعة للعولمة الرأسمالية ، فى مستوياتها : الاقتصادية :(الشركات متعدية الجنسية)،

والمدنية (المنظمات غير الحكومية) ، والمعلوماتية (أنشـطة البرمجـة)، وذلك مع أهمية التأكيد على تداخل تلك المستويات وغيرها ، وأن تصنيفها على هذه الشاكلة قد جاء نتيجة لغلبة أحد تلك المستويات على غيره داخـل مجـال العمل والنشاط من ناحية ، وتلبية لضرورات بحثية من ناحية أخرى .

حجم العينة ونوعيتها وكيفية اختيارها :

لم يعثر الباحث على بيانات احصائية رسمية متكاملة بشأن الأنشطة الثلاث المستهدفة بالدراسة ، من حيث أعداد العاملين ، ونوعية مهامهم العملية ، وتوزيعهم على مستوى الجمْهورية أو حتى محافظة القاهرة .

ومن ثم كان المطروح هو اختيار مفردات العينة وفقا للطريقة العمديـة . وفقا لخصائص حددها الباحث فيما يتعلق بنوعية المؤسسة ، والفئات المسـتهدفة بالدراسة (نوعية مهامهم ، وكوادرهم الوظيفية داخل المؤسسة) .

تم تطبيق الطريقة العمدية فى اختيار المفردات بالعينة من خلال ما يعرف : بكرة الثلج ، والتى قد تبدأ بفرد من الجماعة ، أو الفئة المستهدفة ، ومنـه يـتم التوصل إلي أفراد آخرين يتصفون بالخصائص المحددة من قبل الباحث .

وقد تمثل حجم العينة الاجمالى في (٩٠) مفردة ، تتوزع عليهـا الفئـات المهنية الثلاث بواقع (٣٠) مفردة لكل فئة منهم .

أما بشأن الشركات والمؤسسات التى تمارس فيه هذه الفئات أعمالها فبيانها كالتالى :

١- المنظمات غير الحكومية	
المنظمة	**مجال نشاطها**
١- مركز خدمات التنمية :	التنمية بشكل عام ، بالتركيز على الفئات غير القادرة .
٢- مركز القاهره لدراسات حقوق الانسان :	التثقيف والتوعية والتدريب في مجال حقوق الانسان
٣- رابطة المرأةالعربية :	التثقيف والتوعية والتدريب فى مجال المرأة وحقوقها
٤- جمعية قرية الأمل للأطفال فى ظروف صعبة :	رعاية أطفال الشوارع (تغذية ، صحة ، تعليم ، ... الخ) .
٥- مركز خدمات المنظمات غير الحكومية :	تقديم الدعم المادى والفنى للمنظمات غير الحكومية .

٢- المعلوماتية	
الشركة	**مجال نشاطها**
١- ايزيس	خدمات نظم معلومات انتل
٢- راية	نظم معلومات متكامله
٣- ميكروسوفت	نظم معلومات متكاملة .
٤- تليكوم ايجيبت	نظم اتصالات ومعلومات .
٥- لينك دوت نت	نظم اتصالات ومعلومات

٣- شركات متعدية الجنسية	
الشركة	مجال نشاطها
١- جنرال موتورز :	صناعة السيارات
٢- بروكتر أندجامبل :	منتجات العناية بالجسم والبشرة
٣- بيبسي :	مشروبات غازية
٤- مانتراك :	تسويق معدات ونظم للاتصالات
٥- يورو مونيتور :	بيانات ومعلومات عن الاسواق والمنتجات والانشطة الاقتصادية حول العالم

٥- أداة البحث الرئيسية :

استخدم الباحث الاستبار ، أو المقابله المعمقة ، كأداة رئيسية فى بحثه ٠ وهى أداة يغلب عليها الطابع الكيفى ، وهى تتيح الفرصة أمام المبحوث للحديث فى الموضوع المطروح بقدر أكبر من الحرية ، بعيدا عن قولبة الاستمارات البحثية (الاستبيانات) ٠ وهى أداة تطلبها موضوع البحث – القيم الاجتماعية – وأسلوبه " الوصفى التفسيري " ٠

وقد أعد الباحث فى هذا السبيل دليلا للاستبار ، تضمن بنودا تتعلق بما يلى:

- ا لبيانات الاساسية للمبحوث ، من قبيل السن ، النوع ، المؤهلات العلمية ، المهنة ، نوعية المؤسسة ، الدخل ومصادره ، اللغات والمهارات ٠٠٠ ، فضلا عن الأسرة : مؤهلات ومهن الأب والأم ٠

- القيم العامة : المستمدة من ناحية والمرفوضة من ناحية أخرى ، محلية وعالمية .

- القيم الاقتصادية : النظام الاقتصادي الأمثل – أنماط الاستهلاك –الادخار والاستثمار - العمل .

- القيم السياسية : المشاركة في الاحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والجمعيات الأهلية .

- القيم الاجتماعية : العلاقات بين الجنسين - الزواج ، وأنماطه المتعددة – الأسرة – مكانة المرأة في المجتمع المعاصر – المساواة بين الرجل والمرأة .

- القيم الثقافية : قيم المشاهدة الفنية – السينما – المسرح – التليفزيون (*)

(*) يورد الباحث دليل الاستبار كاملا ضمن ملاحق الرسالة .

obeikandl.com

مقدمة :

نعرض فى هذا القسم لنتائج الدراسة الميدانية ، والتى حاولنا من خلالها التعرف على / ومناقشة أهم القيم المتبناه لدى فئات من الشرائح الطبقية الوسطى البازغة فى المجتمع المصرى .

وقد كان التساؤل المحورى الذى طرح نفسه على الدراسة منذ البداية مؤداه : اذا كانت العولمة " الرأسمالية " قد عمدت من خلال آلياتها المتعددة والمختلفة ، إلى خلق جماعات ، وشرائح ، وفئات طبقية تتسق وتتناغم مع توجهاتها ، وتخدم مصالحها ، وتدعم استمراريتها ، فما أبرز خصائص أنساق القيم الاجتماعية لدى تلك التكوينات الطبقية المعولمة " متعدية الجنسية " ، وبالتركيز على الشرائح الوسطى منها ؟ ما نوعية القيم التى يتبنونها فى تعاملهم مع واقعهم ، الذى تتقاطع على أرضيته المحلية والكوكبية معا ؟ ماذا بشأن الاتساق والتناقض " القيمى " بين هذه التكوينات الاجتماعية " المعولمة " وسياقاتها المحلية ؟

- هذه التساؤلات التى حاولت الدراسة الميدانية الإجابة عليها ومناقشتها بالتفصيل ، وعلى مستويات مختلفة . ونعرض لها فيما يلي من خلال خمسة فصول رئيسية ، نناقش خلالها القيم العامة السائدة لدى المبحوثين ، ومنها ننتقل إلى ما يعد أكثر تفصيلا كالقيم الاقتصادية ،والسياسية والاجتماعية ، والثقافية . ثم نختتم هذا العرض بمناقشة عامة لأهم النتائج والاستخلاصات .

- ويسبق عرضنا لهذه النتائج المتعلقه بقيم المبحوثين ، عرضا لخصائصهم كما وردت بعينتنا ، ومن خلال تحليل البند المتعلق ببياناتهم الأساسية ، كالخلفية الاجتماعية لأسرهم ، والمؤهل الدراسي ، والنوع ، والمهنة ،

واللغات الأجنبية ، والدخل الشهرى • وهو العرض الذى يفيد فى ايضاح جوانب مهمة من النتائج التى توصلت اليها الدراسة •

أ – الخلفية الاجتماعية للمبحوثين :

بالرجوع إلى مؤشرى التعليم والمهنة للآباء والأمهات ، نجد أنهما ينمان – معا – عن انتماء واضح إلي مواقع طبقية وسطى حديثة • فالتعليم الذى تحصل عليه هؤلاء الآباء والأمهات هو فى غالبه تعليم "جامعى" ، بنسبة تفوق (٩٠%) • كما أن المهن التى يشتغلون بها هى مهن الطبقة الوسطى " الكلاسيكية " والتى يغلب تسميتها بمهن التكنو– بيروقراط ، فهم – على سبيل المثال – يعملون بمهن التدريس الجامعى ، والطب ، والهندسة ، والادارة ، والمحاماه ، والقوات المسلحة ، والشرطة ، الخ •

وبالترتيب عليه ، فليست هناك مفاجأة فى تطور الانتماءات الطبقية لمبحوثينا من وسطى حديثة " الأسر " ، إلى بازغة " الأبناء " • ذلك أن المستوى الاجتماعى / الثقافى الذى يعيش فيه المبحوثين ، من خلال أسرهم ، يجعلهم على درجة من الوعى بالواقع ومتطلباته ، ومن ثم ، فإن انتحاقهم بشرائح ؛ هى الأحدث والأرقى على مستوى المواقع الطبقية الوسطى ، إن لم يكن على مستوى البنية الطبقية ككل ، قد جاء متسقا مع وضعيه مثلت بالنسبة لهم منطلقا ودافعا حقيقيا نحو الالتحاق بهذه الشرائح ، والذى يحتاج إلي شروط ومتطلبات ، موضوعية وذاتية ، توافرت لديهم بالقدر الكافى •

ب– المهنة :

يعمل المنتمون إلى الشرائح الوسطى البازغة بمهن عديدة ، يطلق عليها أيضا المهن البازغة ، وقد انصب تركيزنا بالأساس على ثلاث مهن رئيسية منها ، أراد الباحث أن تكون ممثلة – قدر الامكان – لتلك المهن

البازغة المرتبطة فى وجودها وديناميتها بفاعليات العولمة الرأسمالية وآلياتها • ومن ثم جاء اختيار الفئات التالية :

(١) المبرمجون (Programers) العاملون فى شركات برمجة كبرى ذات أنشطة دولية ، بوصفهم يمثلون الشريحة العليا العاملة فى مجال المعلوماتية بشكل عام •

(٢) الكوادر الوسطى فى مجالى المبيعات (Sales) والإدارة (Management) ضمن شركات متعدية الجنسية •

(٣) مديرو البرامج والمشروعات في منظمات غير حكوميه (NGOs) العاملة في أنشطة حديثة : حقوق الانسان – التنمية – المرأة – الطفولة – البيئة، وتعتمد على التمويل الأجنبى فى إدارة برامجها ومشروعاتها •

• ومن الملاحظ على عينتنا تمتع قسم مقدر منها (حوالى ٥٨%) ، بدرجة عالية من الاستقلالية المهنية ، بحكم " فنية " تخصصاتهم وخبراتهم ،ومن ثم تفويضهم فى اتخاذ القرار علىمستويات متعددة • وهي النسبة ذاتها التى تمكنت من احتلال مراكز قيادية بالمؤسسات التى يعملون بها ، ومن ثم الهيمنة " النسبية " على ظروف العمل ضمن نطاق أعمالهم ، وذلك رغم الحداثة النسبية لأعمارهم ، والتى تتراوح بين نهايات العشرينات وبدايات الاربعينات ، حيث تنحصر سنوات ميلادهم بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٧٥ •

والأمثلة على ذلك عديدة ،ومنها :

(١) مدير عام مركز يعمل فى مجال أطفال الشوارع (منظمة غير حكومية)•

(٢) مدير مشروع المرأة فى عملية صنع القرار (منظمة غير حكومية) ٠

(٣) مدير وحدة مشروعات تنمية (العطاء) ٠ (منظمة غير حكومية)

(٤) خبير أول تحليل الأسواق المصرية فى السلع والخدمات (مؤسسة متعدية الجنسية) ٠

(٥) خبير أول برمجة (مؤسسة عالمية للبرمجيات) ٠

- فضلا عن ذلك ، فإن نسبة ملحوظة منهم (تصل الى ٤٠%) تمارس أكثر من عمل ، وإن تكن تلك الأعمال متجانسة وغير متناقضة فى نوعياتها ٠ ومن ثم فمواقعهم الطبقية يغلب عليها التجانس النسبى ٠

مثالنا على ذلك : من يعمل فى مجال البرمجة ، والجرافيك ، والتدريس بمجال الفنون الجميلة ٠

- ومن يدير منظمة غير حكومية ، إلى جانب التدريس بمعاهد الخدمة الاجتماعية ، بالإضافة إلى كونه مستشارا باليونيسيف ٠

- ومن يعمل كخبير تحليل أسواق ، إلي جانب قيامه بأبحاث اقتصادية لمؤسسات دولية متعددة ، فضلا عن نشاط أخر فى مجال الترجمة ٠

ولعل فى تعدد الأعمال التى تقوم بها هذه النسبة من المبحوثين مؤشرا على تعدد مهاراتهم من ناحية ،وديناميتهم من ناحية أخرى ٠ وهو ما لايعد أمرا مستغربا أو مستبعدا على فئات من هذه النوعية ، خاصة ان أنشطتهم العملية التى يمارسونها تتقاطع فى غالبها ، على أرضيات مشتركة ، بحيث تزيد بشكل دائم من قدراتهم المهنية على مستويات متعددة ومختلفة٠

- هذا ومن المهم للغاية – فى هذا المقام – أن نذكر أن تعاملنا وتحليلنا لهذه الفئات " المهنية " الثلاث قد تم من منطلق كونهم يمثلون جزءا من شرائح طبقية وسطى بازغة ، ومن ثم لم يهتم الباحث كثيرا لبعض الفروق الكمية – غير المؤثرة فى أحيان عديدة – بين فئة مهنية وأخرى ، طالما أن تحليلنا طبقى وليس فئوى قائم على أساس المهنة .

(ج) المؤهل الدراسي :

تنوعت المؤهلات الدراسية " العلمية " للمبحوثين على النحو التالى :

المؤهل الدراسي	%
١- علوم سياسية	٢٥
(أ) الجامعة الامريكية	"٧٥"
(ب) جامعة القاهرة	"٢٥"
٢- كليات الهندسة "حاسبات ومعلومات"	٢٥
٣- أقسام اللغات وكلياتها	١٦,٦
٤- كليات التجارة	١٦,٦
٥- كليات الآداب والخدمة الاجتماعية	٨,٣
٦- كليات التربية الفنية والفنون الجميلة	٨,٣

ولعل السمات الغالبة على الكليات والأقسام التى تنتمى اليها النسبة الأكبر من العينة (٦٦,٦%) وهى : العلوم السياسية ، والهندسة ، واللغات

تحديدا ، تتمثل فى كونها حديثة ، ونشطة ، ومواكبة " نسبيا " لمتطلبات سوق العمل .

حيث أنها تتيح لخريجها – إجمالا – بعض أهم مقومات النجاح والفاعلية فى سوق العمل ، وذلك من خلال :

١- الوعى بطبيعة الأوضاع المحلية والعالمية .

٢- اتقان اللغات الأجنبية .

٣- المهارات المتقدمة فى استخدامات الحاسب الآلي .

٤- المبادرة .

٥- الذكاء الاجتماعى والقدرة على التواصل مع الآخر .

٦- الطموح المهنى .

وهي تضم ملتحقين من المتفوقين فى مراحل دراسية سابقة ، على اعتبار أنها تعد من كليات القمة ، فى مسماها الشائع .

أما النسبة الباقية (٣٣,٣%) فهى لخريجى كليات ذات مستوى متوسط نسبيا (التجارة – الآداب – الخدمة الاجتماعية – التربية ألفنية) والتى قد لاتتيح لملتحقيها الامكانات المتقدمة ذاتها ، مما يفتح الباب أمام حديث عن قدر التميز الذاتي " الشخصي " الذى قد يتمتع به البعض ، مما يؤهله لأن يطور من قدراته التى تتجاوز نطاق الدراسة التقليدية النمطية المتاحة ، وتمكنه من الالتحاق بسوق عمل نشط ، ونوعية من المهن تحتاج إلى قدرات خاصة من أجل التمكن من التعامل مع أدواتها وفنونها .

obeikandl.com

- هذا ومن المهم أن نشير إلى أن نسبة لا بأس بها من المبحوثين (تصل إلي ٤١,٦ %) لم تقتصر مؤهلاتها العلمية على الدرجة الجامعية الأولى ، وانما تجاوزوها إلى الحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه . وقد أعربوا عن قناعة عامة مؤداها : أن الدرجة الجامعية الأولى لم تعد كافية فى الراهن للمنافسة فى سوق العمل ، فضلا عن أن بعضهم قد أعرب عن رغبته فى مواصلة التعليم وتطوير المعارف بغض النظر عن الجدوى العملية ،وتحديدا المادية من ذلك .

(د) اللغات الأجنبية :

يعد إتقان اللغات الاجنبية ، الانجليزية علي الأقل ، أحد أهم العوامل المؤهل لشغل الشخص منهم للعمل في مجاله ، فهى أداة تواصل لاغنى عنها ، خاصة وأن طبيعة هذه المهن تقتضى – فى أحيان عديدة – كتابة تقارير باللغات الأجنبية ، والتعامل مع مؤسسات واشخاص من جنسيات متعددة ، فضلا عن متطلبات السفر إلى الخارج فى مهام تخص العمل .

ومن ثم وبالترتيب عليه وجدنا :

- جميع أفراد العينة – تقريبا – يتقنون اللغة الانجليزية .
- حوالي (٤٠%) يتقنون الفرنسية إلى جانب الانجليزية .
- (١٦,٦ %) يتقوون الانجليزيه والفرنسية والالمانية .
- (٨,٣%) يتقنون الانجليزية والفرنسية والأسبانية .

(هـ) الدخل الشهرى :

الغالب أنهم يتحصلون على اجمالى دخول شهرية مرتفع ، قياسا إلى المستوى العام لدخول المنتمين -كلاسيكيا – للمواقع الوسطى المصرية ٠

ويبين الجدول التالى الدخول الشهرية للمبحوثين

الدخل الشهري (بالجنيه)	%
-٢٠٠٠	١٦,٦
-٦٠٠٠	٤١,٦
-١٠٠٠٠	٢٥,٠
-١٥٠٠٠	٨,٣
-٢٨٠٠٠	٨,٣

ويجدر بالذكر أن نسبة مقدرة من العينة (حـوالى ٤٠%) تتقاضـى رواتبها بالدولار الأمريكي ٠ وهم العاملون – تحديدا فى مؤسسات اجنبيـة متعدية الجنسية (أمريكية – انجليزية) .

(و) النوع :

جاءت نسبة الإناث فى العينة (٥٨,٣%) فى حين بلغت نسبة الذكور (٤١,٦%) ٠